

بضغط 7 قطاعات

«العام» يتراجع 4.31 نقاط خلال جلسة «حمراء» للبورصة



■ جلسة حمراء للبورصة

نقطة. بنحو 0.96 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية. تراجع سعر 51 سهماً على رأسها "امتيازات" بـ13.02 %، بينما ارتفع سعر 47 سهماً في مقدمتها "أجيال" بـ7.76 %، واستقر سعر 12 سهماً. وجاء سهم "أعيان" في مقدمة الكميات بـ19.83 مليون سهم بعد إعلان الشركة ارتفاع أرباحها بنحو 76 % في الربع الثالث من العام 2023، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 13.17 مليون دينار.

50.5 مليون سهم عبر 2926 صفقة نقدية بقيمة 6.18 مليون دينار (نحو 18.8 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 4.05 نقطة ليلعب مستوى 7265.70 نقطة بنسبة انخفاض 0.06 في المئة من خلال تداول 99.12 مليون سهم عبر 7809 صفقة بقيمة 41.4 مليون دينار (نحو 126.2 مليون دولار). في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 1.83 نقطة ليلعب مستوى 5217.46

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات أمس الاثنين بضغط من 7 قطاعات. أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها العام 4.31 نقطة ليلعب مستوى 6608.16 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.07 في المئة. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5.39 نقطة ليلعب مستوى 5348.69 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.10 في المئة من خلال تداول

مع احتمالية اللجوء للاقتراض وبيع أصول

14.1 مليار دينار .. عجزاً مالياً متوقعاً

لـ «مؤسسة البترول» في خطتها الخمسية



■ مؤسسة البترول الكويتية

للحكومة خلال 15 عاماً على أقساط. وتبلغ قيمة كل قسط 550 مليون دينار، تمثل أرباحاً مستحقة بنحو 7.75 مليار ونصف المليار دينار كرسوم إضافية، علماً بأن المؤسسة كان لديها 7 مليارات مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة وهو أحد الصناديق السيادية، ويغطي عجز الميزانية العامة.

وبيّنت الوثيقة أنه سيتم تخصيص 60 % لشركة نقط الكويت، و 10 % للشركة البترولية المتكاملة "كبك"، و 8 % لكل من الشركة البترول الوطنية الكويتية، والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية "كوفيك"، فضلاً عن 3 % لشركة نفط الخليج التي تدير المنطقة المقسومة مع السعودية.

وتضمن المبادرات المقترحة تخفيض النفقات الرأسمالية المتوقعة البالغة 22.05 مليار دينار بمقدار 4.36 مليار دينار، من خلال تأخير أو حذف بعض المشاريع، فضلاً عن افتراض أن الجوانب

الرأسمالية لمؤسسة البترول الكويتية 22.05 مليار دينار خلال السنوات الخمس، منها نحو 13.9 مليار دينار لنشاط الاستكشاف والإنتاج داخل الكويت، وفق الوثيقة.

توقعت مؤسسة البترول الكويتية تسجيل عجزاً مالياً بقيمة 14.1 مليار دينار (45.69 مليار دولار) في خطتها الخمسية. ورجحت المؤسسة لجوؤها إلى الاقتراض وبيع أصول: لسد جزء من هذا العجز، بحسب وثيقة اطلعت عليها "رويترز". وقال وزير النفط ورئيس مجلس إدارة المؤسسة سعد البراك إن الاحتفاظ بأرباح المؤسسة السنوية وعدم توزيعها للميزانية العامة خلال الخطة الممتدة حتى 31 مارس 2027 هو "أمر حتمي".

وأوضح الوزير الكويتي في رده على سؤال برلماني نهاية الشهر السابق أن الاحتفاظ بالأرباح لن يكون كافياً لسد العجز المتوقع، لذا ستقوم المؤسسة بالاقتراض وتطبيق بعض المبادرات للتعامل مع العجز. تبلغ الاحتياجات

مستهدفة تدريب 10.000 طالب في مجال الأمن السيبراني

«كي بي إم جي» الكويت تطلق نسختها الثالثة

من مبادرة «شهر التوعية السيبرانية»

الذكاء الاصطناعي لتتبع البيانات الشخصية واستخدامها. بالإضافة إلى ذلك، توفر كي بي إم جي أيضاً وثائق إرشادية للأباء والمدراس حول كيفية التعامل مع حالات التنمر عبر الإنترنت. وتغطي هذه الإرشادات التوجيهية نصائح للأباء والمعلمين حول كيفية بدء مناقشات حول أمن الإنترنت مع الأطفال في سن مبكرة. ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم مساعدة الأطفال على اتخاذ خيارات مستنيرة وتطوير عادات صحية عبر الإنترنت، وضمان سلامتهم من المخاطر المحتملة.

وأضاف ماجد "هذه هي السنة الثالثة التي ندير فيها هذا المبادرة، وفي كل عام نرى الشباب يصحبون أكثر وعياً بالمخاطر التي يواجهونها على الإنترنت. ويعد الوعي بين جيل الشباب علامة إيجابية، حيث أن المتسللين في العصر الحديث منسقون جيداً ومتطورون وغالباً ما يستهدفون الشباب. كما نشهد مشاركة نشطة من المدارس الراغبة في المساهمة وضمان سلامة طلابها".

وتستمر في النمو. تهدف من خلال هذه المبادرة إلى الوصول إلى متخصصي الأمن السيبراني في المدارس وأولياء الأمور والمعلمين والطلاب لتزويدهم بنصائح وطرق مختلفة حول كيفية البقاء آمين عبر الإنترنت. "وتقدم كي بي إم جي الكويت مبادرة "شهر التوعية السيبرانية" من خلال مجموعة من متطوعي كي بي إم جي الذين هم خبراء في الأمن السيبراني، ويساعدون مختلف المؤسسات في الكويت على حماية بياناتهم المالية والشخصية ضد التهديدات السيبرانية.

وتتطرق ورش العمل إلى عدة مواضيع، مثل: كيفية حماية الهوية الشخصية عبر الإنترنت، وإنشاء كلمات مرور أقوى، وتحديد عمليات التصيد الاحتيالي وتجنبها، ومعالجة عمليات الاحتيال المتعلقة بالألعاب عبر الإنترنت، والنشر الآمن على وسائل التواصل الاجتماعي، والأهم من ذلك، كيفية التعامل مع التنمر عبر الإنترنت. كما تتطرق ورش العمل إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن للراصنة استخدام

والآخرين عبر الإنترنت. وطوال شهر نوفمبر، سيساعد متخصصو الأمن السيبراني كي بي إم جي الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور على أن يصبحوا أكثر وعياً بالإنترنت؛ وذلك من خلال جلسات الفصول الدراسية التفاعلية، التي تُقام شخصياً أو افتراضياً. ويتزامن اليوم السيبراني العالمي من كي بي إم جي مع "الشهر الدولي للتوعية بالأمن السيبراني"، وهي حملة معترف بها دولياً لتعزيز الأمن السيبراني بين المنظمات وعامة الناس.

وفي معرض حديثه عن البرنامج، قال ماجد مكي، مدير تنفيذي ورئيس قسم الاستشارات الإدارية والاستشارات التكنولوجية، كي بي إم جي في الكويت: "هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي ندير فيها هذا البرنامج في الكويت، ونحن فخورون للغاية بما حققناه. في حين أن الإنترنت هو مكان رائع للتعليم والتواصل الاجتماعي والاستمتاع، فإن المخاطر المرتبطة بالأنشطة عبر الإنترنت حقيقية

انطلاقاً من التزامها المتواصل لدعم المجتمع، أطلقت كي بي إم جي في الكويت النسخة الثالثة من مبادرة "شهر التوعية السيبرانية"، التي توفر ورش عمل على الأمن السيبراني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 16 عاماً في المدارس في جميع أنحاء الكويت.

ومع تقدم التكنولوجيا وانخراطها أكثر في حياتنا اليومية، أصبحت التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من روتين الأطفال في حياتهم اليومية حيث يقضي الأطفال من جميع الأعمار وقتاً طويلاً مع أجهزتهم سواء كان ذلك للدراسة أو ممارسة الألعاب أو التواصل مع الأصدقاء. وبالتالي، يشعر الآباء بقلق متزايد بشأن تأثير وقت الشاشة على سلامة أطفالهم. ويهدف برنامج "اليوم السيبراني العالمي من كي بي إم جي" KPMG Global Cyber Day إلى إحداث فارق في كل مجتمع في جميع أنحاء العالم؛ وذلك من خلال مساعدة الشباب وجميع أولئك الذين يدعمونهم على تعلم كيفية حماية أنفسهم

«المركزي» يخصص 3 إصدارات سندات

وتورق بـ350 مليون دينار

بأجل 3 أشهر، وبمعدل عائد 4.375 %، وتُعرف السندات على أنها أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة. أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

الإصدار الثاني بلغت 30 مليون دينار (حوالي 99 مليون دولار) لأجل سنة واحدة بمعدل عائد 4.625 في المئة فيما بلغت قيمة الإصدار الثالث 160 مليون دينار (نحو 528 مليون دولار) لأجل ثلاثة أشهر بمعدل عائد 4.357 في المئة.

وكان آخر إصدار لـ"المركزي" يوم 30 أكتوبر السابق بقيمة 200 مليون دينار،

أعلن البنك المركزي أمس الاثنين تخصيص ثلاثة إصدارات سندات وتورق بقيمة إجمالية بلغت 350 مليون دينار كويتي (نحو 1.115 مليار دولار أمريكي). وقال (المركزي) إن قسمة الإصدار الأول بلغت 160 مليون دينار (نحو 528 مليون دولار) لأجل ستة أشهر بمعدل عائد 4.5 في المئة.

وأضاف أن قيمة

أرباح «طيران الجزيرة» الفصلية

تتراجع إلى 6.99 ملايين دينار



■ طيران الجزيرة

إيرادات السوق الحرة 4.02 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 22 %، يُشار إلى أن "طيران الجزيرة" أطلقت خطوط جديدة خلال الربع الثالث من العام، شملت رحلات مباشرة من الكويت إلى إسلام آباد وطهران، ليلعب عدد الوجهات في شبكة الشركة بنهاية الفترة 64 وجهة.

وضمن خططها التوسعية، تسلمت "طيران الجزيرة" طائرتين خلال الربع الثالث ليصل عدد الطائرات في أسطولها إلى 22 طائرة التي تخدم الوجهات في الشرق الأوسط، ووسط وجنوب آسيا، وأفريقيا، وأوروبا. وكانت أرباح "طيران الجزيرة" تراجعت في النصف الأول من العام الحالي بنسبة 15.04 % إلى 6.27 مليون دينار، مقابل ربح الفترة نفسها عام 2022.

مليون دينار، علماً بأن العام الماضي تضمنت الأرباح الصافية للفترة ذاتها ربحاً استثنائياً من بيع وإعادة استئجار محركات بقيمة 1.73 مليون دينار. وعلى الصعيد التشغيلي، واصلت الشركة الاستحواذ على حصة قيادية من السوق بنسبة بلغت 35.78 %، بزيادة قدرها 17 % عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وواصل عدد الركاب بالنمو بشكل قوي حيث بلغ 3.5 مليون راكب، مرتفعاً بنسبة 35.6 %، ولفترة التسعة أشهر، ارتفع أيضاً معدل إشغال المقاعد إلى 79 % مقارنة بمعدل 76.4 % عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وارتفعت إيرادات التأجير في مبنى ركاب طيران الجزيرة (T5) بنسبة 52 % مقارنة بالعام الذي سبق، في حين بلغت

تراجعت أرباح شركة طيران الجزيرة في الربع الثالث من عام 2023 بنحو 47.7 % سنوياً عند 6.99 ملايين دينار. وعزا البيان تراجع الأرباح إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية الفصلية بـ3.4 %، لتبلغ في الربع الثالث 61.05 مليون دينار، فيما ارتفع عدد المسافرين على "الجزيرة" 35.78 %، بزيادة قدرها 17 % عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام الحالي فقد سجلت الشركة صافي ربح بـ13.27 مليون دينار، بانخفاض 36.08 % عن مستواه في الفترة المناظرة من العام السابق البالغ 20.76 مليون دينار. ويأتي تراجع أرباح التسعة أشهر رغم ارتفاع إيراداتها الإجمالية بنسبة 12.8 % من 140.8